

27 March 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وستة وخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد مينيليك أليمو غيتاهون (إثيوبيا)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(A) GE.14-60652 090414 100414



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 6 0 6 5 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٥٦ لمؤتمر نزع السلاح. أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد "غومبوجاف زاندانشاتار" وزير الشؤون الخارجية والتجارة في منغوليا. ويسرني ويشرفني أن أدعو ضيفنا الموقر لأخذ الكلمة.

السيد زاندانشاتار (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أتقدم إليكم بخالص التهاني على توليكم رئاسة الدورة الحالية للمؤتمر، وأتمنى لكم كل نجاح في أداء مهمتكم الهامة.

إنه لامتياز خاص لي أن أخطب هذه الهيئة المهيبة في الوقت الذي نحتفل فيه هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإعلان منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية وعلى بدء بذل الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتتمتع هذه المبادرة اليوم بتأييد دولي واسع النطاق، كما أُشير إلى ذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي وثائق دولية أخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجتمع الدولي على دعمه لمبادرتنا منذ بدايتها. ورغم أننا لم نحقق الهدف المنشود بعد، فإن سياستنا الثابتة والنتائج المتحققة حتى الآن تبرهن على أن جميع الأمم، بما في ذلك فرادى الدول الصغيرة، يمكن أن تسهم إسهاماً ملموساً في بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وقد استمرت منغوليا على مر السنين في بذل جهودها الرامية إلى الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات مناسبة بخصوص وضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويجري القيام بمشاورات مع الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بخصوص محتوى وشكل الضمانة اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على وضعها الفريد هذا. أما فرادة هذا الوضع فتكمن في أن منغوليا لا يمكن أن تكون جزءاً من أي منطقة من المناطق التقليدية الخالية من الأسلحة النووية. وتتطلب هذه الحالة الفريدة نهجاً فريداً بالمثل. والضمانة التي تسعى منغوليا إلى الحصول عليها - واضعين في الاعتبار أنها تقع بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية - هي قيام الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالاعتراف رسمياً بوضعها هذا وبالالتزام بعدم الإسهام في أي فعل يشكل انتهاكاً لهذا الوضع. وتقدير منغوليا التزام هذه الدول بشأن هذه القضية وتعرب عن أملها البالغ في أن تؤدي روح التفاهم التي أبدتها الأطراف المعنية مجدداً إلى القيام عما قريب بإضفاء الطابع الرسمي على هذا الوضع.

ويتركز انتباه المجتمع العالمي اليوم، كما لم يحدث قط من قبل، على تحقيق تقدم في الأهداف المتعلقة بنزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي. وبينما أُحرز تقدم يُعتد به في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت") بين روسيا والولايات المتحدة، ومقترح الأمين العام لنزع السلاح النووي المكون من خمس نقاط والمتسم برؤية استشرافية، فإن وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر على

البشرية وعلى بقاء الحضارات. ومن المعروف جيداً أن الأمم المتحدة قد سعت طوال تاريخها، منذ أول قرار اعتمدته، إلى القضاء على الأسلحة النووية. وقد أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها هذا على أعلى مستوى في الإعلان المتعلق بالألفية. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات أكثر تحديداً.

وتشارك منغوليا تماماً في تبني الرأي القائل بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة من خطر استعمال هذه الأسلحة وانتشارها. وإلى أن يتم تحقيق هذا الهدف النهائي، ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات على سبيل الاستعجال، بما في ذلك بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، والتنفيذ الصارم لخطط العمل التطلعية المتفق عليها في الوثيقة الختامية المعتمدة في ختام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وهذا يشمل أيضاً إنهاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في المجتمع الدولي للتفاوض في ميدان نزع السلاح، والبدء مبكراً في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نقدر بالغ التقدير في هذا الصدد الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل بعث الحيوية في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ويلزم توافر الإرادة السياسية ونُهج ابتكارية لكي يكون من الممكن استئناف مفاوضات نزع السلاح على نحو هادف. وباعتبار منغوليا عضواً في مؤتمر نزع السلاح، فإنها منفتحة تجاه أي مقترحات بناءة تهدف إلى إعادة بعث الحيوية في أعمال هذه الهيئة. ونحن نلاحظ في هذا الصدد أن السيد توكايف الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح قد عرض إجمالاً، في البيان الذي أدلى به في ١٤ شباط/فبراير من هذا العام، بعض الخطوات الملموسة التي ينبغي إيلاؤها ما ينبغي من الاهتمام. ونظراً إلى التأزم الحالي في هذه الهيئة، فقد يتعين علينا أن نفكر في خيارات أخرى بغية دفع المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح إلى الأمام، بما في ذلك الخيار المتصل بدمج المؤتمر ولجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هيئة واحدة. ومستقبل مؤتمر نزع السلاح هو في أيدي الدول الأعضاء فيه، كما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته. وتضم منغوليا صوتها إلى الآخرين في السعي لكي يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية.

وسيشهد هذا العام عدداً من الأحداث الهامة التي ستركز انتباه المجتمع الدولي وجهوده المشتركة على القضايا المتصلة بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي. وهذه الأحداث تشمل مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود حالياً في سيول، والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومؤتمر فوكوشيميا الوزاري المعني بالسلامة النووية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونأمل أن تُسهم نتائج هذه اللقاءات إسهاماً كبيراً ليس فقط في المسار المتعلق بترع السلاح النووي

وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلامة والأمن النوويين ولكن أيضاً في إيجاد زخم إضافي لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

وبدء النفاذ في وقت مبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو أمر حيوي بشكل مطلق لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب منغوليا بما تم مؤخراً من التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب ترينيداد وتوباغو والتصديق عليها من جانب إندونيسيا. وفي الوقت الذي نحتفل فيه هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإبرام هذه المعاهدة، تضم منغوليا صوتها إلى الدول الأخرى في حث الدول الأطراف في المرفق الثاني على التصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

وما زال أحد الأخطار العاجلة يتمثل في الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل فنتنقل إلى جهات فاعلة من غير الدول لن تتردد في استخدام هذه الأسلحة في ظل أي ظروف. وتؤكد منغوليا من جديد التزامها بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي ينص، في جملة أمور، على أساس جيد لتحسين مرافق الرقابة الوطنية بالاستعانة بالمساعدة المتعهد بتقديمها بموجب هذا القرار. وإننا نرحب بتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ إلى عام ٢٠٢١.

ومن بين البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أود الإشارة تحديداً إلى قضية الضمانات النووية السلبية. فما من شك في أن مسألة تقديم ضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانوناً من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي أمر يتسم بأهمية عظمى في حالة دولة صغيرة غير حائزة للأسلحة النووية مثل منغوليا. ويسرنا في هذا الصدد ملاحظة التقدم المتحقق مؤخراً في عملية منح ضمانات أمنية سلبية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لعملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن نرحب بقيام الولايات المتحدة بإحالة البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ إلى مجلس الشيوخ من أجل التصديق عليهما. ونرحب أيضاً بالمناقشات المستأنفة بين الدول الأطراف في معاهدة بانكوك والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول للمعاهدة الخاصة بهذه المنطقة.

وتؤمن منغوليا إيماناً قوياً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أمر يسهم إسهاماً كبيراً في دعم السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويوسع من نطاق نظام عدم الانتشار النووي ويعززه، ويحقق تقدماً في بلوغ أهداف نزع السلاح النووي. ولذلك، تدعم منغوليا وتشجع زيادة تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن إنشاء مناطق جديدة منها. وترحب منغوليا في هذا الصدد بتعيين السيد جاكو لاجافا من فنلندا ميسراً للمؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتمنى له كل نجاح في مهمته الهامة والحساسة للغاية.

وباعتبار منغوليا بلداً يقع في شمال شرقي آسيا، فإنها ظلت دائماً تدعم فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، ونحن نؤمن بأن مباحثات الأطراف الستة تشكل خطوة أولى هامة على طريق جعل إنشاء هذه المنطقة حقيقة واقعة. ورغم أن منغوليا ليست طرفاً في مباحثات الأطراف الستة، فإنها تتمنّى بدرجة عالية أهمية هذه المباحثات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد سعت منغوليا إلى الإسهام في عملية الأطراف الستة واستضافت اجتماعات ثنائية بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أولانباتار. وفضلاً عن ذلك، ما فتئت منغوليا تعمل على استضافة اجتماع فريق عامل يُعنى بآلية تحقيق السلام والأمن في شمال شرقي آسيا عند استئناف المباحثات.

وفيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن، تطالب منغوليا بتوسيع نطاقها. وهكذا فإننا نؤيد تماماً المقترح المتعلق بتعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة. ويناقد مؤتمر نزع السلاح القضايا ذات الأهمية الحيوية للأمن القومي لجميع الدول في هذا المجال ويتفاوض عليها. ولذلك، فمن رأينا أن هذه العضوية ينبغي أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام للمجتمع المدني في تحقيق الأهداف المتعلقة بنزع السلاح. ونحن نعتبر المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح إسهاماً قيماً في إيلاء اهتمام واعتبار لأصوات عامة الناس. وهكذا، فإننا نؤيد بقوة توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح وزيادة مغزى هذه المشاركة.

وأخيراً، أرجو السماح لي بتكرار ندائنا والإعراب عن أملنا العزيز في أن يُشار إلى هذه السنة باعتبارها نقطة تحول هامة في تاريخ مؤتمر نزع السلاح مع خروجه من الطريق المسدود القائم منذ أمد طويل واستئنافه لأعماله الموضوعية مما يُسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية على بيانه وأشكره أيضاً على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأرجو أن تسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة معالي وزير الخارجية لدى خروجه من القاعة.

عُُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم أيها المندوبون الموقرون. على قائمة المتكلمين لدى اليوم زميلان انتهت الآن فترة عملها في جنيف. فالسفير جيوفاني مانفريدي والسفير هانو هيمانين، قد انضما إلينا كلاهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بفارق أربعة أيام بينهما، وسيغادران جنيف في الأسابيع القادمة. وأثناء هذه الفترة البالغة تقريباً أربع سنوات، أبدى السفيران مانفريدي وهيمانين درجة عالية من المهنية ممزوجة بمهارات دبلوماسية تشير

الإعجاب. ولكنهما قبل كل شيء كانا، أثناء فترة عملهما، زميلين وصديقين رائعين. وأود، باسم مؤتمر نزع السلاح، أن أتوجه إليهما كليهما بالشكر على إسهاماتهما الكثيرة القيّمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح أثناء فترة عملهما وأن أتوجه إليهما بخالص تمنياتنا لهما بالنجاح والشعور بالرضا في مهامهما الجديدة أو بقضاء فترة راحة طيبة جداً في كل ما يفعلانه بعد ترك منصبيهما الحاليين.

وأتشرف الآن بإعطاء الكلمة للسفير مانفريدي.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم يا سيدي الرئيس وأشكركم أيضاً على كلماتكم الرقيقة جداً. سأغادر جنيف بعد أسبوع ونيف عائداً إلى وزارة الخارجية في روما. وفي تموز/يوليه، سأبلغ سن ٦٥ عاماً وسأتقاعد بعد العمل ٣٨ عاماً في السلك الدبلوماسي الإيطالي وبعد ٤٤ عاماً في خدمة بلدي. ويوافق هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الرابعة بعد المائة لوجود شخص من عائلتي المباشرة بلا انقطاع في السلك الدبلوماسي لإيطاليا. وليس لدي فكرة عما يريد ابني البالغ من العمر سبع سنوات أن يفعله عندما يكبر، ولكن ما أعرفه فعلاً هو أن مؤتمر نزع السلاح الآن وافتقاره إلى برنامج للعمل يشغلان الدرجات السفلى لسلم أولوياته إن كانا موجودين أصلاً على سلم الأولويات هذا.

السيد الرئيس، سأوفر عليكم وعلى زملائي خطاب الوداع التقليدي الذي يلقيه الكثيرون منا لدى ترك مناصبهم في مؤتمر نزع السلاح. فأتساءل هذه السنوات الأربع الماضية قلت كل ما كنت أريد قوله، وكانت آخر مرة في هذا الصدد منذ ١٢ يوماً فقط. وبصراحة، لا أرى جدوى من تكرار نفسي؛ ومما يؤسف له أنه ليست لدي قطوف جديدة من الحكمة أشرككم معي فيها.

وقد شهدت فترة العقود الأربعة التي شغلتها حياتي المهنية تغييرات أكثر من أن تُحصى وأعمق من أن تُحلل بسرعة. وكثير منا لم يكونوا قد وُلدوا بعد في عام ١٩٧٤، أو فلنقل إنهم كانوا أصغر من أن يتذكروا حقاً ما كان عليه المسرح الدولي آنذاك.

وقد تحسّن الوضع من جوانب كثيرة منذ عام ١٩٧٤، ولكن في جوانب أخرى لم تكن الحال كذلك. فعلى وجه الإجمال، ارتفع مستوى الرخاء لدى سكاننا، وارتفع أيضاً عدد البلدان التي تحكمها حكومات ديمقراطية بالمعنى السليم للكلمة. ونحن نعيش اليوم في عصر العولمة الذي لا يمكن التشكيك في آثاره الإيجابية على حياتنا اليومية. ومن الناحية الأخرى، كانت البلدان التي تمتلك أسلحة نووية في عام ١٩٧٤ ستة بلدان. أما اليوم فإنها تسعة بلدان. ومن الصعب الادعاء بأن ذلك يمثل علامة تقدم.

وعلى مستوى أكثر دعابة، فإن سفيرنا في كوالالمبور بماليزيا، في عام ١٩٧٧، وهو رجل غريب الأطوار باعتدال، استطاع أن يقود سيارته بأمان وبلا سلاح ودون أن يرافقه

أحد سوى سائقه الشخصي من مدراس في الهند إلى روما في إيطاليا. ومن المستحيل أن يحدث ذلك اليوم، مهما كانت درجة غرابة الأطوار التي يتصف بها الشخص.

وأحد الأسباب الرئيسية المثيرة للإحباط على الساحة الدبلوماسية اليوم، على الرغم مما يبدو أنه رغبة عالمية على العكس من ذلك، هو الفشل الذي دام عقداً ونصف عقد من الزمان في إجراء أي مفاوضات جديدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وأسباب ذلك متعددة ومعقدة كما نعرف جميعاً حق المعرفة. وتزخر الساحة بالنظريات التي تحدد من يُلقَى عليه باللائمة ولكن مما لا جدال فيه أن فترة ١٥ عاماً هي فترة أطول مما ينبغي حقاً.

ومع ذلك، دعونا لا نعرج كثيراً على أخطائنا في الماضي، بل ننظر إلى المستقبل وتذكر أننا بصفتنا ممثلي بلداننا في مؤتمر دولي، لا نتحمل المسؤولية أمام سلطاتنا الوطنية فحسب بل أيضاً أمام المجتمع الدولي ككل. فالمبادرات أو المقترحات التي قد لا تبدو مقبولة لدواعي المصلحة الوطنية على نحو صرف قد تستحق مزيداً من الاهتمام عند النظر إليها ضمن السياق الأوسع المتعلق بالصالح العام. ويصدق ذلك بصورة خاصة في ميداننا نحن، ميدان نزع السلاح. فقبل كل شيء، لم يحدث قط في التاريخ المسجل أن قام أي بلد طواعيةً يتزع سلاحه منهيًا وجود هذه الأسلحة. ويترتب على ذلك أن المجال المتاح للمرونة في ميدان عملنا، عندما نتفاوض، هو في واقع الأمر أوسع مما نعتقد.

السيد الرئيس، لقد حان الوقت لأن أقول لكم وداعاً. وأتمنى لكم كل نجاح يا سيدي الرئيس، يا من توليتهم المهمة الصعبة المتمثلة في توجيه مؤتمر نزع السلاح نحو مستقبل أكثر إنتاجية بعد المحاولة التي بذلها سلفكم لتزويدنا ببرنامج عمل، وهي محاولة تتسم بالتصميم والمهارة وحذيرة بالثناء الرفيع.

وأود أن أقول وداعاً لكم جميعاً يا زملائي في مؤتمر نزع السلاح. فالجملة والود في أسلوب عملنا، والاستعداد والكرم في تبادل الخبرات والمعلومات هي جميعاً أشياء ستكون موضع إعزازي وسأفتقدها وسأتذكرها دائماً بسرور يملأ جوانبي.

وأقول وداعاً ودياً أيضاً للأمين العام للمؤتمر السيد توكايف، وللسيد جارمو ساريفا ولكامل طاقم موظفي الأمانة؛ فإنني أشعر بالامتنان لهم لما قدموه من مساعدة بصفة مستمرة وبسخاء بالغ، وما أسدوه من مشورة ممتازة وما تحلوا به من طريقة ودية أدوا بها واجباتهم دائماً. وإعجابي عظيم بصورة خاصة بالرسائل القوية الموجهة من السيد توكايف لإقناعنا بإنهاء حالة الجمود في الأعمال لفترة ١٥ عاماً مما لطخ سمعة مؤتمر نزع السلاح.

وأقول وداعاً وشكراً للمترجمين الشفويين الذين لم يقصروا قط في تزويدنا بخدمة ممتازة رغم ضجيج الكثير من هواتفنا المحمولة في جيوبنا ورغم السرعة التي يدلي بها بعضنا ببياناته.

وأخيراً أقول وداعاً وأوجه خالص شكري للمنظمات غير الحكومية التي تجلس في الشرفة، ولا سيما "الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية" على "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة". وأعترف بأنني لم أستطع قط أن أفهم تماماً الفروق الدقيقة بين الاثنين، على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها ممثلتهن لشرحها لنا. وقد كان "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة" ليس فقط مصدر معلومات يعوّل عليها وفورية ودقيقة بل أيضاً حافزاً مستتراً يحرك ضميري وضميرنا الجماعي. وربما ينبغي الاستعاضة عن دفاعن المهدبة بوكرة أقوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مانفريدي على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

يسرني الآن ويشرفني شرفاً عظيماً أن أعطي الكلمة لصديقي وزميلي العزيز السفير هيمانين.

السفير هيمانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس. دعوني أبدأ بتهنئتكم شخصياً، والرئاسة الإثيوبية، على توليكم منصب الرئيس وأتوجه إليكم بأفضل تمنياتي لكم في مساعيكم. وستتبع رئاستكم برئاسة فنلندا في نهاية شهر أيار/مايو. وأمتدح أيضاً العمل الماهر الذي قامت به إكوادور ومصر قبل إثيوبيا هذا العام. فمشروع برنامج العمل المقدم من مصر في الوثيقة CD/1933 قد قربنا من الاتفاق وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩. ويتضمن المقترح المصري جميع العناصر الضرورية لتحقيق توافق في الآراء ولكنه، كما نعرف، لم يُكَلَّل بالنجاح.

وكما لاحظتم، فإن هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح هي آخر جلسة عامة أحضرها، وإنني أشكرك جزيل الشكر على كلماتك الرقيقة، يا مينيليك - لأنني سأُنقل إلى موقع آخر في بداية أيار/مايو. وكما هو معتاد، أود اغتنام هذه المناسبة لإبداء بعض التأملات الشخصية الختامية بشأن أعمال المؤتمر. وإنني آسف بطبيعة الحال لأنني لن أكون هنا وقت تولي فنلندا رئاسة المؤتمر ولكن ذلك لم يكن مقدراً. ولكن يُسعدني سعادة أكبر أن أطمئن الوفود على أن رئاسة فنلندا لمؤتمر نزع السلاح هي في أيدي ممتازة إذ سيتولاها السفير كاري كاهيلوتو وكذلك معه نائبتي الوزيرة المفوضة المستشارة تارجا بيساما.

السيد الرئيس، ربما جاز لي القول بأن لحظة مجدي في مؤتمر نزع السلاح قد دامت ٩٠ ثانية. فمنذ ثلاثة عشر شهراً، أدلى وزير خارجية بلدي آنذاك بيان موجز في المؤتمر. وقد قدم ثلاث نقاط، هي: أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يعيش حالة جمود حتى بعد الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٠ في نيويورك؛ وأنه ينبغي أن يبدأ المؤتمر حالاً في إجراء مفاوضات بشأن القضايا الرئيسية، ولا سيما بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وأنه باستئناف المفاوضات يمكن للمؤتمر أن يستعيد سلطته بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بتزع السلاح.

وبإمكاننا أن نلاحظ اليوم أن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح ما زالت مستمرة بلا تغيير. نعم، كانت لدينا تلك المحاولة الأخرى في وقت سابق من هذا العام، أي منذ أسبوعين اثنين فقط، للاتفاق على برنامج عمل يؤدي إلى شبه اتفاق. ولكن كما نعرف، حدث في خاتمة المطاف أن ووجهنا بمحدث فشل مثير للإحباط. وقد وُجِعت بذلك ضربة شديدة أخرى لسلطة المؤتمر. وقد يؤدي ذلك إلى أن تجري المفاوضات في مكان آخر خارج المؤتمر بل قد يمكنكم حتى القول بأن وجود المؤتمر ذاته في هذه المرحلة موضع تساؤل وقد يكون مهدداً.

ومن ثم فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق؟ هل يستطيع المؤتمر، بدون الاتفاق على برنامج عمل، أن يبدأ في تناول العمل الموضوعي بشأن البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول أعماله؟

أعتقد أنه لا يوجد سوى شيء قليل جداً يمكن الادعاء بأننا يمكن أن نحققه عن طريق إجراء مناقشات فضفاضة بشأن القضايا الأساسية. وقد فعلنا ذلك مرات كثيرة من قبل؛ بل إنه قد أصبح تقريباً نُسْكَاً سنوياً. وكما نعرف جميعاً، لا يمكن أن توجد آمال واقعية رفيعة المستوى نعلقها على جدوى هذه العمليات.

وفي حين أن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ما زال يشكل أولوية لا لبس فيها لدى فنلندا فإننا، من ناحيتنا، مستعدون تماماً للتحرك إلى الأمام بشأن جميع القضايا الرئيسية الأربع بطريقة متوازنة ومنصفة. بيد أن ذلك يجب ألا يعني أن يكون تحقيق تقدم بشأن بند واحد من هذه البنود مرهوناً بعدم الاتفاق على بند آخر.

وقد طُرحت أفكار كثيرة ومقترحات مثيرة للاهتمام، بما في ذلك المقترح المقدم من الأمين العام للمؤتمر السيد قاسم - جومارت توكايف. وأوافق على أن الترتيب الحالي المتعلق برئاسة مؤتمر نزع السلاح المسمى بالرؤساء الستة يمكن جعله يفضي بدرجة أكبر إلى تحقيق الكفاءة في العمل. وينبغي أن نكون مستعدين للنظر في إجراء إصلاح أكثر جذرية لكامل مؤسسة رئاسة المؤتمر بهدف تقرير فترات أطول لشغل المنصب وربما تحقيق التعاقب الإقليمي وليس الهجائي المتبع حالياً.

وأتفق أيضاً على أنه ينبغي للمؤتمر أن يكون مستعداً للنظر في قضايا أخرى بخلاف جدول أعماله الحالي. ولكن يبقى سؤال كبير هو: كيف يمكن للمؤتمر أن يتفق على قضايا أخرى في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن يتفق على القضايا الأساسية الأربع؟ فضلاً عن ذلك، فإن مسألة توسيع نطاق العضوية مطروحة بوضوح وبصراحة على بساط البحث. ولكننا نعرف أنه يستحيل تقريباً في الوقت الحالي التحرك في اتجاه مسألة توسيع نطاق العضوية.

وإلى جانب مسألة إصلاح وضعية رئاسة المؤتمر، يوجد عدد من الأشياء الأخرى التي يمكن للمؤتمر أن يفعلها في سبيل ترشيد عملياته ولكي يصبح أكثر كفاءة. إذ ينبغي للمؤتمر أن ينظر في كيفية تفسير وتطبيق قاعدة توافق الآراء، إذا كان لا يستطيع أن يلمسها عن طريق تغيير قواعد النظام الداخلي نفسه. ويمكن ترحيل برنامج العمل من عام إلى عام آخر ودواليك. بيد أنني ما زلت مقتنعاً بأن هذه التدابير الرامية إلى تطوير الإجراءات من شأنها كسر الجمود الحالي.

ما يمكن وما ينبغي عمله مع ذلك هو زيادة شفافية المؤتمر وإمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إليه. فسواء كان المؤتمر يتفاوض حقاً أو يمضي وقته في الاختلاف على برنامج العمل، ينبغي أن يكون للمنظمات غير الحكومية حضور أساسي في هذه القاعة. ومن المفارقات حقاً تأكيد أن المفاوضات في هذه الهيئة ينبغي أن تكون نوعاً ما مختلفة اختلافاً جوهرياً عما تفعله اليوم محافل وهيئات حكومية أخرى.

ثم بدلاً من دمج مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة معاً، فإنني أود بالأحرى أن أطلب بالاستغناء عن هذه اللجنة بصفتها هيئة تداولية. فهي على أي حال لا تضيف سوى التمرير اليسير إلى ما تفعله اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وما تفعله الجمعية العامة ذاتها.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، على العكس من ذلك، فإننا نسمع الحجّة القائلة بأنه ما زال له دور هام بوصفه الهيئة التفاوضية حتى وإن كان لا يقوم بأي تفاوض. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نحافظ على هذه المؤسسة لكي لا نفقدها ونتسبب في حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه لآلية نزع السلاح ككل. وإني بالتأكيد أتبع هذا المنطق، ولكنني غير مقتنع به تماماً. فباعتباري شخصاً ظل لسنوات طويلة مسؤولاً عن ضمان توفير موارد كافية لسلك وزارة خارجية بلده، أعرف أن الحكومات ليست في وضع يسمح لها بالإبقاء على المؤسسات في حالة توقف، لمجرد احتمال حدوث شيء مفيد فيما بعد. وهذا يصدق بدرجة أكبر في ظل أوضاع الأزمة المالية والاقتصادية القائمة اليوم. وبصريح العبارة يقع هنا عبء الإثبات على عاتق المؤتمر ذاته. إذ يجب على المؤتمر أن يثبت حقاً جدارته إذا كان يريد أن يستمر في الوجود وفي أداء دوره. وبطبيعة الحال، عندما أقول المؤتمر فإنني أقصدنا نحن الوفود الموجودة في هذه القاعة.

وختاماً، وبإيجاز، يلزم اتخاذ خطوات عملية بسيطة وصغيرة من أجل تحسين مؤسسة مؤتمر نزع السلاح وتحسين قدراتها. ولكن من الواضح أن هذا ليس كافياً. فنحن نحتاج إلى الإرادة السياسية اللازمة لجعل مؤتمر نزع السلاح يفعل ما هو مكلف في ولايته بعمله، أي التفاوض.

وأود اختتام كلمتي بشكر جميع زملائي على تعاونهم الذي ظل دائماً بلا استثناء ليس فقط فعلاً جماعياً ولكنه أيضاً فعل يتصف بالود والصدقة. وقد أقمّت اتصالات

وعلاقات صداقة أعرف أنها ستدوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، وابن بلدي السيد ساريفا، والأمانة على ما قدموه إلى المؤتمر من خدمات لا تشوبها شائبة وتمكنت أنا أيضاً بصورة شخصية من التمتع بها في عدد من المرات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هيمانين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، ومن ناحيتي أنا شخصياً أشكر "هانو" على كلمات التشجيع الموجهة منه إلى هذه الرئاسة وعلى نصائحه.

لديّ على قائمة المتكلمين هذا الصباح أوكرانيا وكرواتيا وسويسرا. وأول متكلم هو السفير الأوكراني ميكولا ميميسكول.

السيد ميميسكول (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء اسمحوا لي بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني واثق من أن رئاستكم القديرة ستسهم في بلوغ الغاية المرجوة ألا وهي استئناف الأعمال الموضوعية للمؤتمر. وأؤكد لكم في هذا الصدد الدعم القوي من وفدي لكم.

دعوني أيضاً أتمنى كل خير لزميلينا وصديقينا السفير مانفريدي من إيطاليا والسفير هيمانين من فنلندا.

وتؤمن أوكرانيا إيماناً راسخاً بأن مؤتمر نزع السلاح هو أداة لا غني عنها لتحقيق نزع السلاح في خاتمة المطاف وبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونحن نشعر بالقلق الشديد في هذا الصدد لبقاء حالة الجمود في المؤتمر لأكثر من ١٣ عاماً، مما يعرض للخطر مصداقية ومشروعية هذا المحفل الوحيد المتعدد الأطراف.

ونحن نقدر بالغ التقدير الجهود المبذولة من جانب الوفود الوطنية والأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، من أجل التوصل إلى طريقة مقبولة لإعادة بعث الحيوية في المؤتمر والموافقة على برنامج العمل لهذا العام.

وقد تابعنا باهتمام وأيدنا، خلال الأشهر السابقة، المبادرتين المقدمتين من الرئاسة الإكوادورية والمصرية لمؤتمر نزع السلاح والهادفتين إلى التوصل إلى حلول توفيقية، ونحن نقدر بدرجة مرتفعة هذه الجهود الرامية إلى تيسير تحقيق تقدم في اتجاه استئناف العمل الموضوعي لهذه الهيئة. وقد تضمن مشروعا المقترحين المطروحين على المؤتمر نتائج مشاورات مكثفة، ومن المؤكد أنهما يستحقان دعمنا من أجل التوصل إلى الحل التوفيقى المطلوب على نحو عاجل رغم أنهما لا يتصفان بالكمال من نواح معينة. ونحن نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء ولعدم دعم المقترح الداعي إلى مواصلة المشاورات، الرسمية وغير الرسمية، بهدف عدم فقدان الزخم في الجهود المتولدة عن ذلك حتى الآن. وتتمثل غايتنا الرئيسية في

التمكّن في عام ٢٠١٢ من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يتمشى مع الطلبات المعرب عنها من جانب الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

ونحن نعتقد أن الوثيقة CD/1864 ما زالت تشكل أساساً لمشروع برنامج العمل المعني. ورغم أن التطورات الحديثة تشير إلى أن من غير المحتمل أن تحقق هذه الوثيقة توافق الآراء المطلوب، ينبغي أن تُؤخذ عناصرها الرئيسية في الحسبان عند صياغة برنامج عمل جديد.

ونعتقد أيضاً أن المقترحات المقدمة من الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، بشأن تحسين عمل المؤتمر واستنباط طريقة للخروج من المأزق الحالي، ينبغي أن تحظى بالاهتمام الدقيق منا. إذ يرى وفدي أن إعادة بعث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح هي أولويتنا القادمة.

ولذلك، ينبغي تضمين مناقشاتنا وبرنامج العمل المحتمل القضايا المتعلقة بتحديث جدول أعمال المؤتمر وزيادة كفاءته الإجرائية وإجراء استعراض لنظام التناوب على رئاسة المؤتمر وتمديد ولاية الرؤساء، فضلاً عن استمرارية برنامج العمل المعتمد من قبل.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أتناول عدة قضايا مدرجة على جدول أعمال المؤتمر ترى أوكرانيا أنها تتسم بأهمية خاصة.

فالغاية النهائية للمجتمع الدولي واضحة وهي: تحقيق نزع السلاح النووي باعتباره الضمانة الوحيدة لحماية البشرية من العواقب الوخيمة المترتبة على الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية.

وأحد الجوانب الهامة للجهود الدولية في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية هو ضمان منع إساءة الاستعمال المحتمل للخطر للمواد النووية.

وقد أعلنت أوكرانيا أثناء مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، المعقد في عام ٢٠١٠، عن قرارها بالتخلص من جميع مخزونها القائمة من اليورانيوم العالي التخصيب.

وقد جرى تأكيد هذا القرار بعدد من وثائق السياسة العامة، بما في ذلك البيان المشترك الصادر عن رئيسي أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومذكرة التفاهم الثنائية المشتركة بين الحكومتين المتعلقة بالتعاون بشأن السلامة النووية والمؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

ويسرني إبلاغكم بأن بلدنا قد قام في ٢٢ آذار/مارس من هذا العام ليس فقط بتأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر لديه ولكن أيضاً بالتنفيذ الكامل للالتزام القاضي بالتخلي عن استعمال اليورانيوم العالي التخصيب في مرافق البحوث النووية المدنية والتخلص من جميع مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب، والتي تبلغ في حالة أوكرانيا ٢٢٠ كغم، وذلك بحلول موعد انعقاد مؤتمر قمة سيول المعني بالأمن النووي التي تجري أعمالها الآن. وهكذا، قدمت أوكرانيا قدوة حسنة أخرى بشأن الإرادة السياسية الحازمة وأكدت التزامها بالتعزيز الشامل لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتوجد قضية أخرى حاسمة الأهمية تستحوذ على اهتمام واسع لدى المجتمع الدولي وتشكل أولوية لبلدي أوكرانيا في مؤتمر نزع السلاح وهي منح ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ورغم أن هذا النهج لم يتبلور بعد في صورة مقترح رسمي بولاية، فإن قضية الضمانات الأمنية السلبية تشكل أولوية من أولويات جدول أعمال المؤتمر وتحظى بدعم واسع من جانب الأغلبية الساحقة من الأعضاء. وقد جرى التسليم مراراً في مشاورات دولية متعددة، بما في ذلك مناقشات دارت في إطار مؤتمر نزع السلاح، بالحاجة الملحة إلى الانتهاء من وضع الصك الملزم المتصل بالموضوع وبرهنت هذه المشاورات على أن هذه المسألة ناضجة للتفاوض بشأنها.

ومن شأن الضمانات الأمنية السلبية ليس فقط أن تبعث برسالة قوية تُثني الدول عن الحصول على الأسلحة النووية بل أن تكون أيضاً بالغة القيمة في تعزيز الثقة وفي بناء نوعية جديدة من الأمن الإقليمي والعالمي. وإعداد مشروع اتفاق دولي قانوني بشأن الضمانات الأمنية السلبية لطمأننة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها سيمثل خطوة قابلة للتحقيق في اتجاه الوفاء بالالتزامات المتعهد بها عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيؤدي إلى تعزيز القوي لزيادة الترويج لبنود جدول الأعمال المتعلق بعدم انتشار هذه الأسلحة. وإننا نناشد في هذا الصدد جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تواصل إجراء مداولات مكثفة بقصد التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن صك دولي ذي طابع ملزم قانوناً بخصوص هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن للسفيرة فوكوفيتش، سفيرة كرواتيا.

السيدة فوكوفيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الكلمة. وإنه امتياز كبير لي أن أتكلم باسم الدول المراقبة المتحدة في إطار المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب التي تقوم كرواتيا بتنسيق أعمالها للنصف الأول من هذا العام. وهذه المجموعة هي عالمية حقاً في تكوينها إذ تضم ٣٨ دولة من جميع مناطق العالم، منها ٢٦ دولة قدمت طلبات للعضوية في مؤتمر نزع السلاح وكانت جمهورية مولدوفا هي آخر دولة تطلب العضوية الكاملة وذلك في ١٥ آذار/مارس.

وباسمنا جميعاً أود أن أهنيكم على تولي رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم التعاون الكامل معكم من جانب الدول المراقبة في جهودكم الرامية إلى جعل المؤتمر يبدأ في العمل. وأنتم تسيرون على خطى الرئاستين السابقتين الممتازتين اللتين تولتهما إكوادور ومصر، ولن نضيع أي فرصة لتوجيه شكرنا إلى السفير غاليغوس والسفير بدر على جهودهما المبذولة حتى الآن. واسمحوا لي باقتباس المثل العربي المذكور في البيان الافتتاحي للسفير بدر والقائل: "إضاءة شمع خير ألف مرة من لعن الظلام". وقد أضاءت حقاً الرئاسة المصرية للمؤتمر شمعاً

متوهجة جداً أضاءت كثيراً من الأركان المظلمة ولكن يبدو أن الرياح ما زالت تهب هبوباً عاتياً.

وتشعر الدول المراقبة بالإحباط إزاء عدم قدرة الأعضاء الحاليين على اعتماد برنامج العمل الذي صاغه باقتدار بالغ الفريق المصري في الوثيقة CD/1933/Rev.I. وإننا، كما دعونا مراراً، نريد الانضمام إلى مؤتمر لنزع السلاح يعمل بكامل طاقته من أجل الإسهام في المناقشات العالمية الحاسمة الأهمية في مجال نزع السلاح التي من شأنها توفير مزيد من الأمن للجميع. والدول المراقبة المتقدمة بطلبات للعضوية في مؤتمر نزع السلاح، بوصفها دولاً أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، مستعدة للإسهام الكامل في المفاوضات والمناقشات سعياً إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع بدون أسلحة نووية.

ويسألنا عدد من الدول الأعضاء في هذه الهيئة باستمرار عن السبب في أننا نريد الانضمام إلى المؤتمر أصلاً في ظل وضع الجمود هذا. والإجابة في غاية البساطة. فهي تكمن في القيم الثلاث التي أجمعها السفير آدامسون من المملكة المتحدة الأسبوع الأخير فقط، ألا وهي: تعددية الأطراف، ونزع السلاح، وروح التوافق. فما دام المؤتمر قائماً هنا، فإننا سنحاول بذل قصارى جهدنا، في حدود طاقتنا، لإعادة الحياة إليه.

وفي هذا السياق المعروف باسم "عملية إعادة بعث الحيوية"، تود هذه المجموعة الإعراب عن دعمها القوي للملاحظات المقدمة إلى المؤتمر من جانب الأمين العام توكايف منذ شهر. فإننا نعتبرها نافذة البصيرة وذات نظرة تطلعية ومحددة وذات وجهة عملية ولا تعبر عن الاعتبار الخاص بالعضوية إلا بوصفه الأولوية الثانية. ونحن نشارك الأمين العام للمؤتمر اقتناعه بأن الإصلاحات الإجرائية يمكن حقاً أن تكون بمثابة "منصة للانطلاق منها نحو إيجاد الإرادة السياسية". فالقضايا الإجرائية لا تدخل ضمن جوهر التأزم الحالي في مؤتمر نزع السلاح، ونحن لا ندعي أن التوسيع القادم سيكون هو العصا السحرية التي تكفل بدء العمل الموضوعي هنا الذي طال انتظاره كثيراً. بيد أن تعيين منسقين خاصين وافتتاح مناقشات منظمة تنظيمياً مترابطاً، بما في ذلك مناقشات بشأن العضوية، سيزيدان من فرص النجاح. دعوني في هذه اللحظة الحاسمة الأهمية أن أتحدث بصراحة بالغة: فإعراب الدول المراقبة عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه الهيئة هو نقطة إيجابية لصالح المؤتمر نفسه بالنظر أن هذا الانضمام هو بمثابة تأكيد تشتد الحاجة إليه للأهمية العالمية للمؤتمر ولمشروعته. ولعلنا نود إبقاء هذه الحقيقة نصب أعيننا عند النظر في مسألة توسيع العضوية.

السيد الرئيس، إننا نتطلع بأمل كبير جداً إلى المناقشات المقرر إجراؤها قريباً على النحو المبين إجمالاً في خطابكم الافتتاحي في الأسبوع الأخير، ولا سيما المناقشات المكرسة لمسألة إعادة بعث الحيوية في المؤتمر.

دعوني أيضاً أتمنى كل خير لزميلينا الإيطالي والفنلندي في مساعيهم المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة فوكوفيتش على بياها. أعطي الكلمة الآن للسفير فاسيل من سويسرا.

السيد أليكساندر فاسيل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيدي الرئيس. بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فإنني أود توجيه خالص تهانينا إليكم بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع وطمأنتكم على التعاون الكامل غير المنقوص من جانب وفدي معكم.

وأود أيضاً أن أودّع بكل ود السفير مانفريدي والسفير هيمانين وأن أشكرهما على ما أبدياه من مودة وعلى لطفهما وعلى إسهامهما في أعمال هذا المؤتمر.

السيد الرئيس، أود عرض عدة تأملات بشأن الحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح وبشأن أعمالنا المقبلة. فالحالة الراهنة تدعو إلى الإحباط الشديد. وما حدث منذ أسبوعين قد وجه ضربة شديدة إلى العملية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وإننا نأسف أسفاً كبيراً لما تم مرة أخرى من تعطيل اعتماد برنامج عمل.

بيد أنه يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا، لتحقيق أوجه تقدم كبيرة في المجالات المتعددة الأطراف هو أمر يستغرق وقتاً كبيراً بل يمكن حتى استغلال حالات تجمّد السير كمناسبة لتحقيق انطلاقة جديدة.

فالمناقشات التي دارت في الأسابيع الأخيرة قد أدت في الواقع إلى حدوث تطوّر مؤاتٍ وهو ما يرجع بوجه خاص إلى جهود الرئاسة المصرية للمؤتمر. وقد تساءل مزيد من الدول عن التوازن العادل بين عدم الانتشار ونزع السلاح. وأعمل مزيد من الوفود التفكير في طريقة فهم مجال تطبيق معاهدة مستقبلية بشأن المواد الانشطارية، وأثبت عدد كبير من الأعضاء وجود روح توافق آراء ومرونة كبيرتين، وهما عنصران ضروريان لحسن سير أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وينبغي أن يفكر المؤتمر في الكيفية التي تدفع بها مصالح الأمن القومي دولاً معينة إلى سد الطريق أمام تنفيذ إجراءات معينة. ونحن نفهم أن بدء المفاوضات لا يهدد مصالح الأمن القومي بحال من الأحوال بل ستسحق فرصة الدفاع بصورة كاملة عن هذه المصالح في إطار المفاوضات، وخاصة عن طريق قاعدة توافق الآراء. ونحن نعتقد يا سيدي الرئيس أن هذا المنطق يصدق أيضاً على النقاط الأربع الحاسمة الأهمية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وأود الآن تناول مسألة أعمالنا المقبلة. فمن حيث جوهر الموضوع، نعتقد أن من المناسب والضروري الآن إجراء مناقشات بشأن الطريقة التي يعمل بها مؤتمر نزع السلاح وبشأن ما ينبغي أن يفعله. ونحن نعتقد أنه ينبغي عدم تكرار ما تم القيام به مرات عديدة في الماضي. وإذا حدث أن توصلنا إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل التقليدية التي تناقش في إطار مؤتمر نزع السلاح، وهو ما ندعو إليه، فيجب القيام بذلك في الجلسات

العامّة. وفي هذه الحالة، ستكون أعمال مؤتمر نزع السلاح منعكسة في التقرير الذي سيقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامّة.

وفيما يخص إعادة بعث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نعتقد أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة مناقشةً جادةً وكاملةً. فقد حان الوقت للاستجابة للطلب المقدم من الجمعية العامّة للأمم المتحدة في قرارها ٦٦/٦٦. وإننا ندعو إلى استكشاف حلول ومقترحات وعناصر والنظر فيها وإدماجها معاً بغية إعادة بعث الحيوية في جهاز نزع السلاح وأن نكون مستعدين للمناقشة التي ستجري بهذا الشأن في تشرين الأول/أكتوبر القادم.

ونحن ندعم بعض المقترحات المقدمة من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد توكايف. وهكذا، فإننا نرى أن مسألة دور رؤساء المؤتمر واستمراريتهم ومدة عملهم أو مسألة تعيين منسقين خاصين هما مسألتان مقبولتان تماماً ويمكن تنفيذهما بسرعة. وتوجد عناصر أخرى تستحق هي الأخرى أن تُبحث بتعمق.

وختاماً، ولكي نتمكن من بدء العمل بصورة ملموسة، فإننا يا سيدي الرئيس ندعو الرؤساء الستة للدورة إلى القيام تحت توجيهكم ودون إبطاء بوضع جدول زمني للأعمال للفترة المتبقية من دورة عام ٢٠١٢.

وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فاسيل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة للسفيرة كينيدي من الولايات المتحدة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس. أردت الثناء على زملائنا المنغوليين الموقرين على الخطاب المدروس جيداً الذي ألقاه وزير الخارجية زاندانشاتار، وأن أقدم أيضاً تهانينا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية. وأود أيضاً القول بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع منغوليا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ بل التعاون حقاً في جميع المجالات.

وأردت أيضاً أن أثني على التقييم المتزن والواقعي جداً المقدم من زميلينا المغادرين لنا وأن أشكرهما أيضاً وأنه بالملاحظات المتبصرة التي كانا يديانها دائماً على مر السنين وبقيادتهما البارزة لهذه الهيئة، وأن أتوجه إليهما كليهما بأفضل التمنيات.

وألأحظ أن زميلنا الإيطالي قد نصحننا بالتطلع إلى المستقبل. وأرجو أن يشمل هذا المستقبل قراراً يتخذه الابن مانفريدي الصغير بالالتحاق بالسلك الدبلوماسي. وهكذا، أقول وداعاً يا مانفريدي من لورا، وأتمنى لـ "هانو" كل خير في موسكو، وداعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة كينيدي على بيانها. أعطي الكلمة للسفير كيون من جمهورية كوريا.

السيد كوون هيرونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم يا سيدي الرئيس. ونظراً إلى أن هذه هي مداخلتي الأولى في ظل رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، فإنني أرجو السماح لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر. وبطبيعة الحال، أؤكد لكم الدعم الكامل من جانب وفدي لكم وتعاونكم الكامل معكم أثناء فترة رئاستكم.

لقد طلبت الكلمة لإبلاغ زملائي بنتائج مؤتمر قمة سيول للأمن النووي الذي عُقد بالأمس واليوم. وكما تعلمون جيداً، شاركت في مؤتمر القمة هذا ٥٣ دولة وأربع منظمات دولية. وقد ناقشوا كيفية تعزيز نظام الأمن النووي الدولي، ومنع انتشار الإرهاب النووي مع توشي غاية نهائية تتمثل في إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وبيان سيول المعتمد اليوم يترجم إعلان مؤتمر قمة واشنطن إلى إجراءات محددة وينص على التدابير اللازمة لمنع الإرهاب النووي والإشعاعي بطريقة شاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهم إعلان سيول في تعزيز خطاب الأمن النووي عن طريق إضافة جداول أعمال، ولا سيما في مجالين اثنين هما: أولاً، تناول قضايا السلامة النووية في سياق الأمن النووي؛ وثانياً، منع الإرهاب الإشعاعي. وقد قيّم الزعماء التقدم المحرز منذ مؤتمر قمة واشنطن وتعهدوا بالتزامات وطنية عامة. وتشتمل هذه الالتزامات على التقليل إلى أدنى حد من استعمال اليورانيوم العالي التخصيب، والتصديق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة في مجال الأمن النووي، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وإنشاء مراكز تفوق من أجل تقديم التدريب والتعليم المتصلين بالموضوع.

وأخيراً وليس آخراً، من المتفق عليه أن هولندا ستستضيف مؤتمر القمة القادم للأمن النووي في عام ٢٠١٤، والذي سيُقي على زخم تعزيز النظام الدولي للأمن النووي.

وأخيراً، أود أيضاً أن أضف صوتي إلى المتكلمين السابقين في تمني حظ سعيد لزميلينا السفيرين المغادرين لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كوون هيرونغ على بيانه وكلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة للسيد لينديل، ممثل السويد.

السيد لينديل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس. اسمحوا لي بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفدي معكم. وأود الإشادة بالسفير مانفريدي والسفير هيمانين وأتمنى لهما كل نجاح في مساعيها المستقبلية.

السيد الرئيس، نود أن نشكركم على المعلومات التي نُقلت إلينا بخصوص خطط الرئاسة الإثيوبية للمؤتمر وأن نبدي تعليقات موجزة على هذه الخطط وكذلك على الحالة التي تواجه المؤتمر نفسه حالياً.

لقد أيد هذا الوفد كامل التأييد الجهود التي بذلتها مؤخرًا الرئاسة المصرية لمؤتمر نزع السلاح. ونود مرة أخرى أن نشكر السفير بدر وفريقه شكرًا حارًا على كامل العمل الشاق الذي قاموا به. وكانت نتائج هذه الجهود ستصبح ذات فائدة عظيمة للمؤتمر وكانت ستمهد الطريق - كان يمكن أن تمهد الطريق - أمام تحقيق تقدم حقيقي في نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. والمحاولة التي بُذلت كانت طموحة وجادة وتتصف بالكفاءة. فالنص الوارد في الوثيقة CD/1933/Rev.I قد صيغ صياغة جيدة وكان متوازنًا على نحو حاذق بشأن نقاط رئيسية. وقد اعتبرناه من ناحيتنا شيئًا كان من المنتظر أن يتسنى بشأنه تحقيق توافق في الآراء. ونظرًا إلى ذلك، فإننا نأسف أسفًا شديدًا للنتيجة التي ظهرت، ألا وهي عدم وجود توافق في الآراء بشأن مشروع برنامج العمل.

وقد كان ذلك بطبيعة الحال مؤشراً واضحاً آخر على مدى صعوبة التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها، ولكن كان أيضاً مصدر خيبة أمل لا يمكن إلا أن يزيد من الإحباط الذي تحدّث عنه كثير من الأعضاء. وقد حدث ذلك بينما كنا في قطعنا شوطاً فيما وُصف عن حق بأنه سنة حاسمة بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. وقد أشار وفدي عدة مرات في الماضي إلى أن المؤتمر لا يمكن أبداً أن يكون غاية في حد ذاته، بل هو أداة. وتمثل مهمتنا في استخدامه عن طريق التفاوض على إبرام معاهدات ملزمة بشأن مسائل نزع السلاح.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإننا قد شعرنا ببعض التردد عندما سمعنا المقترحات الرامية إلى تحويل انتباه مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة بعث الحيوية فيه مع التركيز على المسائل المؤسسية والإجرائية. فنحن نعتقد أنه ينبغي عدم السماح بأن تشغل هذه المناقشة اهتمامنا بدلاً من طلب إحراز تقدم موضوعي. بيد أننا نستطيع مع ذلك أن نرى ميزة أيضاً في بعض المقترحات التي طرحها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بخصوص مدة كل رئاسة للمؤتمر وبخصوص العضوية فيه. وسنكون على استعداد للمشاركة بنشاط أثناء الأسابيع القادمة في مناقشات بشأن التدابير المعنية من أجل إعادة بعث الحيوية في المؤتمر.

ويُقترح أيضاً أن نبدأ في إجراء مناقشات بشأن القضايا الأساسية الأربع. وقد جرت في الواقع محاولة القيام بذلك في الماضي، في شكل مفاوضات موضوعية، ولكن مما يُؤسف له أنها لم تُكَلِّل بالنجاح. ونعتقد أنه لا ينبغي النظر إلى ذلك على أنه بديل عن المفاوضات في حد ذاتها باعتبارها تشكل تقدماً حقيقياً في المؤتمر. ومع ذلك، فإننا قد نستفيد أيضاً من إجراء مزيد من البحث للقضايا الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لينديل على بيانه وكلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة للسيد حمزة خليف، ممثل الجزائر.

شكراً جزيلاً السيد الرئيس.

يود الوفد الجزائري، في البداية، أن يقدم تمنياته بالنجاح إلى سعادة سفيرى فنلندا وإيطاليا وأن يشكرهما جزيل الشكر على مساهمتهما القيّمة في المؤتمر خلال فترة وجودهما. ويود الوفد الجزائري أيضاً التطرق إلى موضوع عملنا في المؤتمر خلال الفترة المتبقية من الدورة السنوية. ونقول في هذا الشأن إن الاستمرار على الوتيرة الحالية سيضر كثيراً، لا محالة، بمصداقية المؤتمر التي هي في الأصل ليست على ما يرام بالنظر إلى الانسداد المتواصل منذ أكثر من عشرية من الزمن.

لقد أملنا التوصل إلى صيغة توافقية تلي انشغالات الجميع وقد قربنا إلى هذا التوافق بالفعل المقترح الذي قدمته الرئاسة المصرية للمؤتمر لكن للأسف فإن الأسباب السياسية والأمنية التي منعت من تنفيذ المقرر CD/1864 وما لحقه من مقترحات هي نفسها الأسباب التي منعت المقترح المصري من أن يرى النور كقرار مُعتمد. لذا، ما زلنا نعتقد، مثلما جاء في مداخلة سعادة سفير أوكرانيا، أن المقرر CD/1864 ما زال يشكل قاعدة منطقية للبحث عن أية صيغة تولّف بين المطالب الأمنية لجميع الدول ومجموعة الدول. ومثلما جاء في كلمة سعادة سفير إيطاليا ينبغي لنا النظر إلى المستقبل. ونشاط، في نفس السياق، ما جاء في كلمة سعادة سفير سويسرا أن أي نقاشات مستقبلية حول بنود جدول الأعمال، لا سيما المسائل الأربع الرئيسية، لا ينبغي أن تكون تكراراً للنقاشات التي جرت في المؤتمر في السنوات الماضية. وفي هذا السياق، نكرر من جديد، السيد الرئيس، ونطرح أمام الدول الأعضاء فكرة اعتماد برنامج عمل مبسّط مبني على جدول زمني تُجرى خلاله نقاشات موضوعية حول بنود جدول الأعمال لا سيما المسائل الأربع الرئيسية. وينبغي لهذا البرنامج، من وجهة نظرنا، أن يشمل العناصر الآتية: أولاً، اعتماد جدول زمني متفق عليه من طرف المؤتمر تُجرى خلاله نقاشات موضوعية في إطار الجلسات الرسمية. ثانياً، تكون هذه النقاشات موضوع تقارير يُعدها رئيس المؤتمر بهدف اعتمادها من طرف المؤتمر وفق النظام الداخلي وتُلقح هذه التقارير بالتقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح للجمعية العامة. نتفق مع الذين يرون أن هذا السبيل لا يشكل الطريقة الأنجع التي تُجيب على المسائل الهامة التي تعيقنا من بداية التفاوض. ولكننا نرى أن هذه الصيغة أو هذا السبيل قد يكون نقطة انطلاق جديدة تسمح لنا بالتعامل مع بنود جدول الأعمال بطريقة فعالة وتسمح لنا أيضاً بأن نُرسل رسالة واضحة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية المقبلة حول الواقع الفعلي في مؤتمر نزع السلاح.

وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خليف على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. بالنظر إلى أنني لا أرى أحداً يريد أخذ الكلمة، نختتم بذلك أعمالنا لهذا اليوم. ستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.